بيان الجمهورية الإسلامية الموريتانية أمام المناقشة العامة –اللجنة الأولى للدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس

السفير ماوريتزيو ماساري المندوب الدائم المُوقر لإيطاليا، أود في البداية أن أتقدم لكم بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المُتحدة، كما أتقدم بالتهاني لهيئة مكتبكم المُوقر، وكونوا واثقين من دعم بعثة بلادي المطلق.

و يؤيد وفد بلادي البيانات التي أدلى بها ممثلو المجموعة الإفريقية ،مجموعة الدول العربية وحركة عدم الإنحياز، وأود بصفتي الوطنية ان أدلي بالملاحظات التالية:

في الوقت الذي أدانت فيه حكومة بلادي وبشدة حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة والتي حصدت مايقرب ال70 ألف شهيدا أغلبهم من النساء والأطفال، دمرت مدنا بكاملها وتوسعت لتشمل المنطقة بكاملها، وخرقت فيها سلطة الاحتلال السيادة الوطنية في لُبنان، وسُوريا، ودولة قطر ،فإن حكومة بلادي تأمل أن يؤدي وقف إطلاق النار في غزة إلى إنهاء الحرب على الشعب الفلسطيني ورفع معاناته الإنسانية بشكل نهائي كما نثمن جهود الوساطة الدولية والإقليمية التي اضطلعت بها الولايات المتحدة، جمهورية مصر العربية، دولة قطر والجمهورية التركية،ونتمنى أن تكون هذه فرصة لإستئناف المسار السياسي الهادف إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بما يضمن تحقيق العدالة والأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد الرئيس

تؤمن بلادي موريتانيا بالمقدرات اللامحدودة التي يمنحها العمل متعدد الأطراف من أجل ضمان السلام في العالم، وتحقيق التنمية والرفاه للبشرية، ولاشك أننا جميعا ندرك حجم التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم بدءً بالآثار الكارثية للتغيرات المناخية

والجوائح والأمراض الفتاكة، وهو مايقتضي في نظرنا تركيز الجهود على محاربة هذه الأخطار بدل محاربة بعضنا البعض.

ورغم ذلك فإن سباق التسلح لا يتوقف، وهو مايؤكده التصاعد الجنوني في أرقام الانفاق العسكري، حتى في ظل جائحة كوفيد-19،وهو ما ظل في تزايد مضطرد على ضوء الاستقطاب المثير للقلق الذي يعرفه عالمنا اليوم، ومع ذلك فإن ستظل تؤمن بأولوية الإنفاق على التنمية ومحاربة الفقر والتغيرات المناخية، بدل مايبدو سباقا محموما نحو فناء النوع البشري.

إن موريتانيا ،وهي تعبر عن خيبة أملها إزاء الاخفاق المتواصل في تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي وتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، تدعو لضرورة التحضير الجيد لنجاح مؤتمر الاستعراض الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار وذلك من أجل ضمان التوافق حول وثيقة ختامية شاملة تعكس الالتزام المتجدد للدول بأهداف المعاهدة وتفادي إخفاق مؤتمري الاستعراض التاسع والعاشر في التوصل إلى التوافق حول وثيقة مرجعية وجوهرية لعقيدة عدم الانتشار النووي.

إن بلادي تعتز بمصادقتهاعلى إتفاقية "بليندابا" المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية بإفريقيا والتزامها المتواصل بالمساعي الرامية إلى التوصل إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وتثمن في هذا الإطار التقدم المحرز في الدورات الخمس السابقة لمؤتمر إنشاء المنطقة المذكورة ونعتز بترؤسنا للدورة الخامسة ونتطلع لنجاح الدورة الحالية للؤتمر تحت رئاسة المملكة المغربية الشقيقة ونلتزم بالعمل مع الدول الأطراف ومع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تمشيا مع قرار مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) لعام 1995 ،و ندعو في هذا الإطار جميع الدول إلى المشاركة الفعالة في أشغال المؤتمر كما ندعو الأطراف الشرق-أوسطية المتأخرة عن ركب الالتزام النووي وتحديدا اسرائيل إلى الالتحاق

بالمؤتمر و الانضمام إلى معهادة عدم الانتشار النووي والإلتزام بنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن موريتانيا وفي إطار جهودها لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحة بؤر التوتر على المستوى الإقليمي والعالمي تنظر بكثير من الإهتمام إلى الملفات المواضيعية التي تناقشها اللجنة الأولى.

ففي ما يتعلق بالفضاء الخارجي،تؤمن بلادي بأهمية وحساسية المجال وبالتالي بضرورة تحيين الاتفاقيات الدولية الناظمة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وحماية حق جميع الدول غير القابل للتصرف في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية والإسراع بالتوصل لصك دولي جديد ملزم قانوناً من شأنه حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي ، و ترحب في هذا الإطار بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في وطرح توصيات للعناصر الموضوعية لإتفاقية ملزمة وفقا للقرار 250/77، و اعتماده بشكل توافقي لتقريره الموضوعي الختامي، وهو ما يسهم في منح دفعة قوية نحو إطلاق التفاوض في أقرب فرصة على صك دولي ملزم في هذا المجال الحيوي والهام.

أما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، وبالنظر للعلاقة الوطيدة بين انتعاش الجماعات الإرهابية وجماعات التهريب والجريمة المنظمة وسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، فإن بلادي تعول كثيرا على عمل منظومة الأمم المتحدة وخصوصا برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وذلك في جهودها الوطنية الرامية إلى محاربة هذه الظواهر ومكافحة بؤر التوتر الناجمة عنها في منطقة الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية عموما، وتؤكد أنه، ورغم الأهمية القصوى أمنيا وإنسانيا لمحاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة لدورها في إطلاق شرارة النزاعات وتوطينها، فإنه لا ينبغي تحت أي ظرف التقييد على حق الدول الأصيل في الإتجار المشروع في الأسلحة التقليدية بوصفه قرارا سياديا يعززه حق الدفاع المشروع عن النفس كما هو مقرر في المادة 51 من ميثاق

الأمم المتحدة. ، ونرحب في هذا الإطار باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة الرابع لبرنامج العمل في يُونيو من العام الماضي.

كما نرحب باختتام أعمال الاجتماع التحضيري لاجتماع الدول الأطراف للاطار العالمي للذخائر، والذي عقد بنيويورك في شهر يونيو من هذا العام واعتماده التوافقي لتقريره الختامي والنموذج الطوعي الخاص بالتقارير الوطنية.

فيما يتعلق بالأمن السبراني،ترحب بلادي باعتماد التقرير النهائي لمجموعة العمل مفتوحة العضوية للأمن السيبراني في يوليو 2025، وتأسيسه للانتقال للمنصة العالمية للتعامل مع هذا المجال الحيوي تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرات الدول أمام المخاطر التخريبية اللامحدودة التي يمكن أن تنتج عن الاستخدام الاجرامي لهذه الوسائل.، والتطلع لبدء أعمال المنصة من خلال الاجتماع التنظيمي في مارس 2026

في الختام تود موريتانيا أن تؤكد على دعمها التام لأعمال اللجنة الأولى، وعزمنا على العمل سوية مع جميع الدول الأعضاء من أجل دورة مثمرة ونوعية، وعن استعدادنا التام للانضواء في كل المسارات التوافقية الهادفة لنزع السلاح الشامل والكامل من أجل أمن دولي دائم.